الفصل الثامن

ضمان الجودة فى التعليم العالى بأستراليا

ضمان الجودة فى التعليم العالى بأستراليا

١.٨ قطاع الجامعات

يوجد فى أستراليا ٣٦ جامعة حكومية وجامعتان خاصتان. وتكون الجامعات الحكومية رابطة تسمى النظام الأسترالى الوطنى المتحد Australian Unitied System. إذ إن هذا النظام جاء فى أواخر الثمانينيات نتيجة للبرنامج الإصلاحى، الذى انتهجته الحكومة العمالية آنذاك. حيث كان يوجد نظام ثنائى يتكون فى مجمله من ١٩ جامعة ومجموعة من مؤسسات التعليم العالى، التى تمنح شهادات علمية معترف بها. وأغلب هذه المؤسسات كليات للتعليم العالى؛ (مثل: كلية برسبين للتعليم العالى (Brisban)، والتى كانت تدرب معلمى المرحلتين الابتدائية والثانوية. وغالبية الهيئة الأكاديمية العاملة فى هذه المؤسسات لا يحملون مؤهلات عليا ولا يكلفون بإجراء بحوث علمية. وبقية المؤسسات الأخرى معاهد للتكنولوجيا، وتتميز عن الكليات الأخرى بأن نسبة كبيرة من الهيئة الأكاديميةهم من حملة الدكتوراه، ويقومون بإجراء بحوث علمية.

وتم دمج كليات التعليم العالى مع الجامعات، ومثال ذلك دمج كلية برسبين للتعليم العالى ومعهد كوينزلاند للتكنولوجيا Queens land Institute of Technology مع جامعة جريفث Griffith University. وكانت خطوة الدمج ناجحة فى بعض الجامعات حيث ظلت البرامج المقدمة على وضعها. إلا أن فكرة الدمج لم يكتب لها النجاح فى بعض الجامعات. وجامعة إنجلترا الجديدة تقدم مثالاً على فشل عملية الدمج، إذ إن فرع هذه الجامعة فى لزمور Lismore campus انفصل عن الجامعة بعد فترة من الدمج، وأصبح كيانا جديداً أطلق عليه اسم جامعة الصليب الجنوبى The Southern Cross University. وتم رفع معاهد التكنولوجيا إلى مستوى جامعات بعد مراجعة ناجحة لبرامجها؛ ومثال ذلك تحويل معهد كوينزلاند للتكنولوجيا إلى جامعة كوينزلاند للتكنولوجيا .

واقترح دمج بعض الجامعات التى تضم أقل من تسعة آلاف (٩٠٠٠) طالب منتظم مع الجامعات الأخرى، التى بها كثافة طلابية أكثر، لكن هذا الأمر لم يكتب له النجاح.

نتيجة لعمليات الدمج ورجوعا إلى تكوين الجامعات فى أستراليا، قام مارجنسون Marginsom (١٩٩٩م) بتصنيفها إلى خمسة أنواع؛ هى:

١ ـ الحجر الرملى Sandstones .

٢ ـ القرميد الأحمر Redbrichs.

٣ ـ التكنو متحدة Unitecks.

٤ ـ أشجار الصمغ Gum trees.

٥ ـ الجامعات الجديدة New Universities.

ووضع مارجنسون تعريفا لكل نوع من هذه الجامعات:

١. **جامعات الحجر الرملى:** هى أقدم وأعرق الجامعات الأسترالية، والتى شيدت قبل الحرب العالمية الأولى، وتشبه فى طرازها المعمارى الجامعات البريطانية العريقة.

٢. **جامعات القرميد الرملى:** هى الجامعات التى شيدت بعد الحرب العالمية الثانية، وتطورت بسرعة لتنافس جامعات الحجر الرملى من حيث الكثافة والشهرة.

٣. **جامعات أشجار الصمغ:** شيدت بين الفترة ١٩٦٠م إلى ١٩٧٥م، وأطلق عليها هذا الاسم لأنها بنيت فى المناطق الزراعية.

٤. **الجامعات التكنومتحدة:** هى عبارة عن المعاهد التكنولوجية التى اندمجت مع معاهد أو كليات أخرى.

٥. **الجامعات الجديدة:** هى كليات التعليم العالى التى رفع مستواها لتكون جامعات قائمة بذاتها.

ويوضح الجدول (٨ ـ ١) تصنيف الجامعات الأسترالية. إذ يتبين من خلاله أن هناك خمس جامعات من نوع الحجر الرملى، وتضم: سيدنى Sydney، ملبورن Melbourne، كوينزلاند Queensland وغرب أستراليا Western Australia وأديلايد تاسمانيا Adelaide Tasmania، وثلاث جامعات جاء تصنيفها ضمن جامعات القرميد

الأحمر، وتضمنت: الجامعة الكاثوليكية الأسترالية Aushralian Catholic University (ACU)، والجامعة الوطنية الأسترالية Australian National University (ANU)، وجامعة موناش Monash. وأطلق على جامعات الحجر الرملى، والقرميد الأحمر مجموعة الثمانى لتمييزها عن الجامعات الأخرى فى المجال البحثى.

جدول (٨ـ١): تصنيف الجامعات الأسترالية.

جامعات الحجر الرملى	جامعات القرميد الأحمر	جامعات أشجار الصمغ	جامعات التكنومتحدة	الجامعات الجديدة
ـ سيدنى ـ ملبورن ـ كوينزلاند ـ غرب استراليا ـ أديلايد ـ تاسمانيا	ـ الجامعة الكاثوليكية الأسترالية ـ الجامعة الوطنية الأسترالية ـ جامعة موناش	ـ إنجلترا الجديدة ـ ماكوادى ـ نيوكاسل ـ وولنجونج ـ لاتروب ديكن ـ كريفث ـ جيمزكوك ـ موردوتش ـ فلندرز	ـ UTS ـ معهد ملبورن الملكى للتكنولوجيا ـ جامعة كوينزلاند للتكنولوجيا ـ جامعة كورتن ـ جامعة جنوب أستراليا	

٢.٨. المحاولات المبكرة لتعزيز ضمان الجودة

تهتم مؤسسات التعليم العالى الأسترالية دائماً بضمان الجودة، فهناك اهتمام بالمحافظة على معايير رفيعة منذ التأسيس. إذ إن هذه المعايير هى نفسها المعايير المعمول بها فى الجامعات البريطانية العريقة (كامبريدج واكسفورد)، حيث قام الأساتذة الأكاديميون الأوائل الذين حصلوا على مؤهلات الدكتوراه فى هاتين الجامعتين بنقل المعايير وتطبيقها فى ست جامعات عريقة بأستراليا؛ هى: أديلاد، وملبورن، وكوينزلاند، وسيدنى، وتسمانيا، وغرب أستراليا. وتعتبر المعايير التى تخرجت على

أساسها الأفواج الأولى بمرتبة الشرف فى الجامعات البريطانية المعروفة بمثابة المقياس الرئيسى أو المعيار الذهبى "gold Standard" الذى على أساسه بنيت ضمان الجودة فى الجامعات الأسترالية.

وبسبب بعد المسافة وارتفاع التكاليف، تعذر العمل بمبدأ المحكم الخارجى المعمول به فى الجامعات البريطانية، بغرض التأكد من تطبيق المعايير فى التعليم العالى الأسترالى، وهذا يعنى أن يقوم فريق من الأكاديميين المتميزين بزيارة لمؤسسات التعليم العالى؛ للتأكد من ان المعايير مطبقة بالفعل فى هذه المؤسسات، وأنها متماثلة إلى حد ما فى جميع الجامعات والبرامج المقدمة. وعلى سبيل المثال: التعرف على مستوى خريجى جامعة أنها متشابهة مع مخرجات جامعة أخرى، وأنه يمكن تطبيق المعايير نفسها عليها.

وتمكنت الجامعات الأسترالية فى بدايتها من معرفة أن مخرجاتها تمتاز بالجودة الرفيعة من خلال برنامج سنة التفرغ التى تمنح للأكاديميين. إذ إن الأكاديميين الأستراليين أثبتوا جدارتهم ومستواهم الرفيع ،عندما خرجوا من أستراليا فى سنة التفرغ العلمى "Sabbatical Year" إلى الجامعات البريطانية وغيرها من الجامعات.

المعايير المطبقة على البرامج الدراسية الجامعية فى تخصصات الطب العام، والطب البيطرى، وطب الأسنان، والحقوق، والهندسة، والمحاسبة، تقوم بوضعها هيئات مهنية متخصصة، وتقيم وفقا لإجراءات عملية منتظمة .ويتم اعتماد البرامج المحترمة فى كليات التعليم العالى ومعاهد التكنولوجيا من خلال لجان متخصصة لهذا الغرض. ويتم اختيار الأعضاء من قطاعات تعمل فى المجال نفسها، ويكون ذلك فى فترات محددة.

وترفع التوصيات إلى هيئة للاعتماد على مستوى الدولة. وقد ساهم نظام الاعتماد المذكور والذى عمل به فى الفترات الأولى من عمر الجامعات فى الإعداد الجيد للبرامج وتجهيز الأدوات اللازمة لها. إلا أن النظرة الضيقة للنظام قيدت من الإبداع الأكاديمى، وكان ذلك أحد المثالب التى سجلت على هذا النظام.

ومع التوسع فى الجامعات خلال السبعينيات وأواخر الثمانينيات من القرن العشرين فقد تعذر العمل بقياس معايير الجودة بطرق غير رسمية. وباستخدام المعايير البريطانية كعلامة للتميز، إضافة إلى أن الأكاديميين الأستراليين لا يتم تدريبهم فى بريطانيا كما كان سابقا، بل أصبحوا يتخرجون من الجامعات الأسترالية.

تلاحظ فى بعض الجامعات الأسترالية أن هناك ارتفاعاً فى تكاليف تشغيل الجامعات مما جعلها عرضة للمحاسبة، وفى الجانب الآخر تبين أن بعض الجامعات تنخفض فيها تكلفة الطالب إلى حد متدن، وأدى إلى التفاوت الواضح بين المسؤولين عن التعليم العالى. إذ إن ذلك يؤثر على أداء الجامعات ومؤسسات التعليم العالى الأخرى. ونتيجة لذلك كان لابد من تبنى طريقة منظمة لتطبيق ضمان الجودة فى هذه المؤسسات. وبناء على ذلك، أصبح موضوع ضمان جودة التدريس والبحث العلمى فى مؤسسات التعليم العالى هاجسا وطنيا فى أستراليا.

وفى محاولة من الحكومة الأسترالية لإيجاد التقارب فى تمويل مؤسسات التعليم، عملت فى عام ١٩٧٧م على دمج ميزانية الجامعات وكليات التعليم العالى والتعليم الفنى تحت مظلة واحدة، هى رابطة التعليم العالى،Commonwealth Tertiary Education Commission (CTEC) ،ووضعت الرابطة ضوابط للصرف على برامج كليات التعليم العالى، وتقلصت أعداد هذا النوع فى الكليات من ٧٠ كلية إلى ٤٧ كلية، كما تبنت الرابطة مشروعًا للمراجعة لتقليل الهدر المالى مع المحافظة على المستويات العليا، لكن هذه السياسة لم تدم طويلا نظراً لارتفاع التكاليف فى المؤسسات التى تعمل بالنظام الثنائى ، وكان البحث العلمى فى الجامعات، يخضع إلى حد ما إلى ضمان الجودة، إذ إن مبالغ معينة كانت تستقطع من عائدات البحوث وتوضع فى هيئة مركزية أطلق عليها «مجلس البحث الأسترالى» Australian Research، ويعاد توزيع المبالغ على الجامعات بشكل تنافسى. والهدف من ذلك خلق نوع من التنافس بين الجامعات من جهة، ومعاهد التكنولوجيا التى تنافس الجامعات فى أدائها البحثى من جهة أخرى. وكان هذا الإجراء مقصوراً على البحث العلمى، ولم يستخدم لتطوير الأداء التدريسى المتميز.

فى عام ١٩٩١م، أصدرت الحكومة تقريراً (Baldwin ١٩٩١) تضمن اقتراح نظام لضمان الجودة يعطى الجامعات الفرصة لصياغة رؤيتها وأهدافها، وإعداد تقرير ذاتى عن ضمان الجودة فيها. وكان الهدف من ذلك مساعدة الجامعات على تطوير مؤشرات كمية ونوعية للأداء، وإنشاء نموذج لإدارة المعلومات. وخصصت الحكومة مبلغا قدره سبعين مليوناً أو نسبة ٢٪ من ميزانية المشاريع لدعم برنامج ضمان الجودة. ويوزع هذا المبلغ على الجامعات بناء على أدائها المتميز وتحقيقها للأهداف الموضوعة. كما أعلنت الحكومة عن تأسيس مركز مستقل لتمويل المشاريع المتعلقة بتطوير جودة التدريس.

طلبت الحكومة من مجلس التعليم العالى تقديم المشورة فى عدد من القضايا المتعلقة بضمان الجودة. وتضمن الآتى: (١) سمات ومميزات ضمان الجودة، وتنوعها؛ (٢)العوامل المؤثرة على تطبيق ضمان الجودة. (٣) الاستراتيجيات اللازمة لتشجيع نظام التعليم العالى على تطوير وتحسين نموذج لنظام الجودة. (٤) وسائل وأدوات التقويم المستمر لضمان الجودة. (٥) طبيعة العلاقة بين المصادر المتاحة للتعليم العالى وضمان الجودة (Baldwin, ١٩٩١)، وهيئة الدراسة الاستشارية التى قدمها مجلس التعليم العالى للحكومة الأسترالية فى عام ١٩٩٢م لوضع الأساس لمراجعة الجودة فى مؤسسات التعليم العالى الأسترالية خلال الفترة بين ١٩٩٣ إلى ١٩٩٥م.

والمرحلة التالية للرابطة بدأت فى عام ١٩٨٦م، عندما أصدرت تقريراً عن الكفاية والفعالية فى التعليم العالى؛ حيث تشير الكفاية إلى مقدرة التعليم العالى على تقديم خدمات بأقل الأسعار .أما الفعالية فى التعليم العالى فمعناها مقدرة هذا القطاع على تحقيق أهداف محددة. ولابد أن تتحقق الكفاية والفعالية فى آن واحد، وإذا لم تستطع منظومة التعليم العالى من الوصول إلى ذلك، فلابد من معرفة مكامن الخلل فيها. وأوصت الرابطة الجامعات بالعمل على تقييم أدائها وفقا للأهداف الموضوعة ولوحظ أن تعدد الأهداف فى التعليم العالى يعوق استخدام معيار ملائم لقياس مدى تحقيق هذه الأهداف. كما أوصت أيضًا بضرورة أن تضع الجامعات إجراءات مناسبة للتقييم

الذاتى، وألا تعتمد على معايير تفرض عليها فى الخارج. إذ إن وضع معايير ذاتية سوف يكون له أثر فى خلق قناعة لدى الجامعة، ويكون أكثر فعالية على المدى البعيد.

بينما وافقت الحكومة الأسترالية على تقرير رابطة التعليم العالى ،وما ورد به من تشخيص للمشكلات التى يعانى منها التعليم العالى، إلا أنها عارضت البدائل المطروحة والخطوات العملية التى جاءت فى التوصيات. وبناء على ذلك، ألغيت هذه الرابطة فى عام ١٩٨٧م، وتم استبدالها بمجلس التعليم العالى، The Higher Education Council الذى تشرف عليه الهيئة الوطنية للتوظيف والتعليم والتدريب National Board of Employment, Education and Training

والغرض من هذا التعديل وضع سياسات جديدة للتعليم العالى واقتراح إجراءات عملية جديدة لتطويره، حتى يخضع لرقابة أفضل على جودته واستقلاليته فى الأداء. كما أن الحكومة كانت ترغب فى توسيع التعليم العالى ورفع مستوى استيعاب الطلاب، وربط تمويل الجامعات ومؤسسات التعليم العالى الأخرى بمستوى الأداء حيث يتوجب على كل مؤسسة أن يكون لديها سجل عن خطتها الاستراتيجية ومؤشرات عن أدائها الأكاديمى، ولديها المقدرة للدفاع عن ذلك، فى سبيل الحصول على الدعم المالى من الحكومة. وأجريت دراسة عن مؤشرات الأداء فى التعليم العالى لمعرفة كفاءة العمل فى الجامعات والكليات والمعاهد العليا.

٨ـ٣. لجنة ضمان الجودة فى التعليم العالى، ١٩٩٣-١٩٩٥م

٨.٣.١. آلية العمل

تم الإعلان عن لجنة مراجعة ضمان الجودة فى التعليم العالى (CQAHE) فى نوفمبر ١٩٩٢م، وهى لجنة استشارية مستقلة لتقديم التوصيات للحكومة حول توزيع الميزانية على الجامعات القادرة على تقديم مبررات على أنها تمكنت من تحقيق ممارسات جيدة لضمان الجودة وتقدم مخرجات متميزة لسوق العمل. وحدد مبلغا قدره ٧٥ مليون

دولار فى السنة الواحدة لهذا الغرض، يوزع كمبلغ إضافى على الجامعات المتميزة. وشمل نظام مراجعة ضمان الجودة الواجبات الأساسية للجامعات، التى تتضمن: التعليم والتدريس، والبحث العلمى، وبرامج خدمة المجتمع. وتقدم الجامعات تقييما لذلك وفقا لرؤيتها وأهدافها وطبيعة العمل والتخصصات التى تقدمها. ومنحت الجامعات حرية الرغبة فى المشاركة والدخول فى هذا المشروع. ويتم التقييم كل ثلاث سنوات بحيث يتضمن الجوانب الأساسية الثلاث للعمل الجامعى؛ وهى: التدريس، والبحث العلمى وخدمة المجتمع.

تبدأ عملية المراجعة بتقديم دعوة من لجنة مراجعة ضمان الجودة إلى الجامعات الراغبة، وسنعطى هنا مثالاً على دورة ١٩٩٥م، التى خصصت لمراجعة ضمان الجودة فى البحث العلمى وخدمة المجتمع، حيث أرسلت اللجنة خطابات إلى كل الجامعات الأسترالية فى أبريل ١٩٩٥م، وتبع ذلك إرسال دليل إلى الجامعات التى افادت برغبتها فى المشاركة، عقد بعد ذلك جلسة للمختصين من هذه الجامعات؛ لشرح ما يجب تضمينه فى التقرير الذاتى الذى يسلم مع نهاية شهر يونيو ١٩٩٥م. وبعد مرور شهر تقريبا من تقديم التقرير، قامت اللجنة بزيارة الجامعات لمدة يوم واحد لكل جامعة للإلتقاء ببعض الأفراد فيها. فى بداية ديسمبر، أرسلت اللجنة نسخاً من التقارير بعد مراجعتها ، وطلبت من الجامعات أن تقوم بتصحيح الأخطاء الواردة فى التقارير. عملت اللجنة بعد ذلك على نشر النتائج والتقارير فى مجلدين فى شهر مارس من عام ١٩٩٦م. واحتوى المجلد الأول على النتائج والتعليقات، بينما تضمن المجلد الثانى التقارير الذاتية للجامعات. تضمن التقرير المقدم من الجامعات على خمسة مواضيع أساسية.

الأول: يشرح دور الجامعة فى البحث العلمى وخدمة المجتمع وفقاً لاهدافها ورؤيتها.

الثانى: يقدم أدلة مكتوبة عن ممارسات ضمان الجودة.

الثالث: آليات وطرق التقييم المتبعة لمعرفة كفاءة الأداء فى الجامعة.

الرابع: تقديم مؤشرات تدل على جودة العمل ونتائجه، ومكامن القوة وأولويات التطوير.

الخامس: مؤشرات عن الأنشطة والفعاليات المتعلقة بالتطوير من عام ١٩٩٣.، ونتائج هذه الفعاليات على الأداء فى الجامعات.

ومن حيث عرض المحتوى، فقد تركت الحرية للجامعات لتقديم تقاريرها بالصيغة التى تراها مناسبة لها؛ شريطة التقيد بالإطار العام الذى يتضمن المواضيع الرئيسية المذكورة سابقا، والتركيز على شرح العمليات المتبعة، والنتائج التى تم التوصل إليها أو تحقيقها، واشترطت اللجنة ألا يزيد التقرير عن عشرين (٢٠) صفحة، وعشرين صفحة أخرى للملحقات.

وكان الهدف من زيارة اللجنة إلى الجامعات هو مطابقة ما هو مكتوب فى التقرير على الواقع، وتقييم الوضع القائم وفقا للمؤشرات المذكورة فى التقرير. ومن حق اللجنة طلب أى وثيقة أو موضوع للتأكد من أداء الجامعة فى الجوانب المذكورة.

تتكون لجنة متابعة ضمان الجودة من عشرة أعضاء، هم: رئيس اللجنة وستة أعضاء ممن يتقلدون وظائف تنفيذية عليا فى الجامعات، ونائب رئيس اللجنة يكون رئيس مجلس التعليم العالى، وعضوين من المختصين بضمان الجودة فى القطاع الخاص. كما استعانت اللجنة بعشرين عضوا آخرين من الأكاديميين ذوى الخبرة الإدارية فى الجامعات، وعشرة من الموظفين الإداريين فى الجامعات لمساعدتها فى إنجاز مهامها، وعقدت لهؤلاء الأعضاء الإضافيين ورش عمل لتدريبهم على المهام الموكلة إليه، ومنحوا إجازة تفرغ من جامعاتهم لتمكينهم من متابعة عملهم مع اللجنة. وشكلت فرق العمل من الأعضاء الرئيسيين فى لجنة متابعة ضمان الجودة وأعضاء من الأكاديميين والموظفين والإداريين فى الجامعات.

٨-٣-٢ النتائج Results

دورة عام ١٩٩٣م حول التعلم والتدريس والبحث العلمى وخدمة المجتمع.

شاركت كل الجامعات الأسترالية فى دورة عام ١٩٩٣م، والتى تمحورت حول التعلم

والتدريس، والبحث العلمى وخدمة المجتمع. وظهر من خلال النتائج أن أداء الجامعات كان جيداً وفقًا للأهداف والرؤية التى وضعتها. وكان أداء بعض الجامعات أفضل من غيرها، وكانت الفروق بينها واضحة مما دعى اللجنة إلى تصنيف الجامعات إلى ست مجموعات؛ حيث صنفت أفضل الجامعات فى المجموعة الأولى، وأضعفها فى المجموعة السادسة. وتضمنت المجموعة الأولى ست جامعات، والثانية ثلاث جامعات، والثالثة خمس جامعات، والرابعة أربع جامعات، والخامسة عشر جامعات، والمجموعة السادسة ثمان جامعات.

ورصد مبلغ ٧٦,٨ مليون دولار لهذا المشروع، وتم توزيعه طبقا لتصنيف الجامعات؛ حيث حصلت المجموعة الأولى على مبلغ يوازى ٣٪ من الميزانية التشغيلية. ومنحت الجامعات الأخرى نسبة أقل حسب التصنيف الذى وضعت فيه. وتراوحت النسبة بين ٢,٥٪ للمجموعة الثانية و ١٪ للمجموعة الخامسة، وأدنى نسبة كانت للمجموعة السادسة. وهكذا تبين أن توزيع المبالغ المرصودة لمشروع ضمان الجودة قد وزعت على الجامعات حسب أدائها.

يوضح الجدول (٨ ـ ٢) تصنيف الجامعات إلى المجموعات المذكورة، وكما كان متوقعا، حازت الجامعات العريقة على المرتبة الأفضل، وصنفت فى المجموعة الأولى، بينما جاءت الجامعات الحديثة وخصوصا تلك المذكورة فى كليات التعليم العالى فى المرتبة الأخيرة ، لأنها لم تكن تعير اهتماما كبيرا بالبحث العلمى. وهناك نتائج ملفتة للنظر. وعلى سبيل المثال، لم تكن جامعتا موناش وسيدنى من ضمن المجموعة الأولى، رغم أنهما من الجامعات المعروفة وأعضاء فى مجموعة الثمانى (الثمان جامعات الأكثر شهرة فى أستراليا). ونتيجة أخرى ملفتة هى تصنيف جامعة وولنجونج Wollongong فى المجموعة الثانية، وجامعة جريفث Griffith فى المجموعة الثالثة، وهاتان الجامعتان من الجامعات الصغيرة والحديثة فى الوقت نفسه.

ونتيجة مثيرة أخرى هى تصنيف جامعات: جيمس كوك James Cook، وموردوخ Murdock وإنجلترا الجديدة ونيوكاسل Newcastle فى المرتبة الخامسة.

جدول (٨ ـ ٢): نتائج لجنة ضمان الجودة فى التعليم العالى CQAHE لدورة عام ١٩٩٣م حول التدريس والتعلم، والبحث العلمى وخدمة المجتمع.

المجموعة	الجامعات
الأولى	أديلايد ، ملبورن ، الجامعة الوطنية الأسترالية جنوب ويلز الجديدة ، كوينزلاند ، غرب استراليا .
الثانية	موناش ، سيدنى ، وولينجونج .
الثالثة	فلايندرز ، جريفيث ، لا تروب ، تاسمانيا ، معهد ملبورن الملكى للتكنولوجيا .
الرابعة	ديكن ، ماكوارى ، جامعة كوينزلاند للتكنولوجيا ، جامعة سيدنى للتكنولوجيا .
الخامسة	تشارلز سترت ، كورتن ، جيمس كوك، موردوخ، ساوثرن كروس ، كانبيرا Camberra، سنترال كولد Central Qld، نيوإنجلند New England، نيوكاسل New Castle، جنوب أستراليا South Australia
السادسة	الجامعة الكاثوليكية الأسترالية ، بالارنت ، إديث كوان ، المقاطعة الشمالية، جامعة سونسبورن للتكنولوجيا ، ساوثرن كولد ، غرب سيدنى ، جامعة فكتوريا للتكنولوجيا .

دورة عام ١٩٩٤م حول التدريس والتعليم

1994 Round on Teaching and Learning

خصصت دورة عام ١٩٩٤م لضمان الجودة للتدريس والتعلم لطلاب البكالوريوس والدراسات العليا. ووضعت عدداً من المؤشرات لتقييم الجامعات فى هذا المجال؛

تضمنت: الخطة العامة والإدارة، تصميم المناهج ، التقديم والتقييم ، التقويم Evaluation، التحكم والمراجعة ، مخرجات التعلم ، استخدام الطرق الحديثة الفاعلة ، التحسين والتطوير ، والإشراف على طلاب الدراسات العليا .

تمكنت الجامعات من تحسين السياسات المتبعة وتطويرها فى دورة عام ١٩٩٤، وأحرزت تقدمًا عن دورة عام ١٩٩٣م، وتبين أنها أكثر اهتماماً باحتياجات الطلاب والموظفين. وتم عرض النتائج بالطريقة نفسها التى تمت فى عام ١٩٩٣م. لكن صنفت الجامعات إلى ثلاث مجموعات بدلا من ست مجموعات. تضمنت المجموعة الأولى ست عشرة (١٦) جامعة، والمجموعة الثانية اثنتى عشرة (١٢) جامعة، والمجموعة الثالثة ثمان (٨) جامعات. وحددت الحكومة مبلغا قدره ٧١,٣ مليون دولار للجامعات يوزع عليها وفقا لتصنيفها فى المجموعات على النحو الآتى: ٤ : ٣: ٢، وطبقاً لأعداد الطلاب المنتظمين للدراسة فى كل جامعة، وليس حسب الميزانية التشغيلية للجامعة كما كان التوزيع فى دورة عام ١٩٩٣م.

ويوضح الجدول (٨ ـ ٣) نتيجة دورة ضمان الجودة لعام ١٩٩٤م، وكان متوقعا أن يتحسن أداء بعض كليات التعليم العالى (مثل: إديث كوان Edith Cowan كلية غرب أستراليا، جنوب كوينزلاند ، معهد دارلنج داونز للتعليم العالى Darling Downs) Institute of Advanced Education) لأن الدورة الحالية تركز على التدريس والتعلم. ومن المفترض أن تهتم هذه المؤسسات بطرق وأساليب التدريس. لكن النتيجة جاءت مغايرة لما هو متوقع، وجاء أداء هذه المؤسسات ضعيفاً مقارنة بالجامعات. وتمثل هذه المؤسسات نسبة ٥٠٪ من المجموعة الثالثة و ٤٢٪ من المجموعة الثانية، ولم تحظ أى واحدة منها بالتصنيف فى المجموعة الأولى. ولم تتقدم جامعة إنجلترا الحديثة حيث صنفت فى المجموعة الخامسة فى دورة عام ١٩٩٣م، وفى المجموعة الثالثة فى دورة عام ١٩٩٤م .وهى الوحيدة من بين الجامعات الأخرى التى أنشأت قبل عام ١٩٨٧م، وصنفت فى مرتبة المجموعة الثالثة.

جدول (٨ ـ ٣): نتائج لجنة ضمان الجودة فى التعليم العالى CQAHE لدورة عام ١٩٩٤م حول التدريس والتعلم.

المجموعة	الجامعات
الأولى	الجامعة الوطنية الأسترالية ، ديكن، جريفث، ماكوارى موناش، جامعة كوينزلاند للتكنولوجيا، أديلايد، ملبورن، جنوب ويلز الجديدة، كوينزلاند، جنوب أستراليا، سيدنى، تاسمانيا، جامعة غرب أستراليا، جامعة سيدنى للتكنولوجيا (UTS).
الثانية	الجامعة الكاثوليكية الأسترالية، سنترال كولد، كورتن، فلاينيرز، جيمس كوك، لاتروب، موردوخ، معهد ملبورن الملكى للتكنولوجيا بالارات، كانبيرا، نيوكاسل، غرب سيدنى.
الثالثة	تشارلز ستررت، إديث كووان، المقاطعة الشمالية ، ساوثرن كورس، جامعة سونسبورن للتكنولوجية، إنجلترا الجديدة، ساوثرن كولد، جامعة فكتوريا للتكنولوجيا (VUT).

دورة عام ١٩٩٥م حول البحث العلمى وخدمة المجتمع:

خصصت دورة عام ١٩٩٥م لضمان الجودة للبحث العلمى وخدمة المجتمع. بالنسبة للبحث العلمى، تم التركيز على عملية إدارة البحوث، ونتائجها وتطوير مخرجات البحوث. واختيرت هذه الجوانب لعملية التقييم؛ حتى لاتكون هناك فجوة واضحة أو سلبيات نتيجة للتنافس بين الجامعات العريقة التى أنشئت قبل عام ١٩٨٧م، والجامعات التى ظهرت بعد ذلك العام. إذ إن الجامعات الحديثة قد تواجهها صعوبة فى منافسة الجامعات العريقة فى حالة حدوث التقييم فى جانب واحد فقط.

وإذا عملت الجامعات على وضع آليات لتحسين الأداء فى البحث العلمى، وكانت هناك سياسات فاعلة، فإنه يتوقع مقدرتها على تطوير مخرجات البحوث.

تم تقييم أداء الجامعات فى خدمة المجتمع وفقاً لفعالية العمليات المرتبطة بهذا الجانب. ورصدت الحكومة مبلغا قدره خمسين (٥٠) مليون دولار، لتقديمه كحافز للجامعات نظير مشاركتها وتفوقها فى الأداء المتميز فى المجال البحثى وخدمة المجتمع. وخصص مبلغ عشرة ملايين لإجراء البحوث، وعشرين مليوناً للاستفادة من تطبيق نتائج البحوث، وعشرة ملايين لتطوير البحث العلمى، وعشرة ملايين لخدمة المجتمع.

ويتضح من توزيع المبالغ أن المرحلة التطبيقية المتعلقة بالبحث العلمى قد خصص لها المبلغ الأكبر دلالة على أهميتها. إذ إن المبلغ المخصص بشكل نسبة ٤٠٪، بينما لم تتجاوز نسبة المبالغ المخصصة للمكونات الأخرى سوى ٢٠٪.

وجدت اللجنة من خلال اطلاعها على التقارير والزيارات الميدانية أن هناك خططا وأهدافا واضحة اعدتها الجامعات لتحسين الأداء فى المجال البحثى. كما تبين أن الكليات العليا التى اندمجت لتشكل جامعات حديثة قد بذلت فيها جهود كبيرة للنهوض بالبحث العلمى رغم أن تجربتها بهذا الجانب كانت جديدة، حيث عملت هذه الجامعات على تخصيص بنود فى ميزانياتها لتطوير البحث العلمى، ووفرت حوافز مادية للباحثين الشباب فيها ووفرت لهم التدريب اللازم لرفع مهاراتهم فى مجال البحث. مما دفعهم لخوض غمار المنافسة مع الجامعات المتقدمة. كما تمت الاستعانة بالخبرات الأسترالية والخارجية لتعرف أفضل الممارسات فى المجال البحثى؛ للاستفادة من هذه الخبرات فى تحسين أداء الباحثين وصقل قدراتهم والارتقاء بمستوياتهم ليستطيعوا القيام بمهامهم بكفاءة واقتدار.

وكانت هناك اختلافات بين الجامعات فى السياسات والإجراءات المتبعة ومستويات البحوث، وصنفت الجامعات حسب المعايير المحددة سابقاً إلى مجموعات كالآتى:

- تصنيف الجامعات إلى ثلاث مجموعات حسب أدائها فى إدارة عملية البحوث.

ـ تصنيف الجامعات إلى أربع مجموعات حسب أدائها فى نتائج البحوث وتطويرها.

ووجدت اللجنة أن الجامعات حققت أداءً جيدا بصفة عامة فى خدمة المجتمع. إذ إن جميع الجامعات كانت لها خطة وإطار عام، سعت من خلاله إلى تقديم خدماتها للمجتمع. وصنفت اللجنة الجامعات فى خدمة المجتمع إلى مجموعتين: حيث جاءت الجامعات التى خصصت دعماً ماديا جيداً لتقديم خدمات مباشرة للمجتمع، وأظهرت إبداعًا وأعمالاً متميزة فى المجموعة الثانية، ولم تستخدم اللجنة معايير إضافية أخرى لتصنيف الجامعات؛ لمعرفتها بأن التجربة تعتبر حديثة على الجامعات، ولم تكن هناك فوارق كبيرة بين الجامعات فى هذا الجانب، تستدعى تصنيف الجامعات إلى أكثر من مجموعين. والسبب الآخر قد رجع إلى اللجنة نفسها. إذ إن الأعضاء قد تنقصهم الخبرة الوافية لتقييم أداء الجامعات فى مجال خدمة المجتمع.

ووزعت المبالغ المخصصة لضمان الجودة فى دورة عام ١٩٩٥م بطريقة مختلفة عن الدورتين السابقتين (دورة ١٩٩٣، ودورة ١٩٩٤م). إذ إن المبلغ المحدد وقدره خمسين مليونا، وزع على النحو الآتى:

خمسة وعشرون (٢٥,٠٠٠) ألفا لكل جامعة لإدارة عملية البحث، وخمسة وعشرون (٢٥,٠٠٠) ألفا لنتائج البحث، وخمسون (٥٠,٠٠٠) ألفا لتطوير البحث فى الجامعات.

أما بقية المبلغ المحدد للبحث العلمى ..فقد وزع على الجامعات حسب ترتيبها فى المجموعة.. فى إدارة عملية البحث كان الوزن النسبى للمخصصات المالية يتراوح بين ٢، ١,٥، ١ للمجموعة الأولى والثانية والثالثة على التوالى، ولنتائج البحث وتطورها كانت كالآتى: ٢، ١,٧، ١,٣، ١ للمجموعات الأولى والثانية والثالثة والرابعة على التوالى.

ولخدمة المجتمع، منحت جامعات المجموعة الأولى مبلغا قدره مائتين وأربعين

(٢٤٠ ,٠٠٠) ألفا لكل جامعة، بينما منحت جامعات المجموعة الثانية مبلغا قدره مائة وستين (١٦٠ ,٠٠٠) ألفا لكل جامعة.

وتوزيع الجامعات حسب المجموعات فى مجال البحث العلمى وخدمة المجتمع موضح فى الجدول (٨ ـ ٤)، ويلاحظ من خلال الجدول أن مؤشرات النتائج والتطور المتعلقة بالبحث العلمى تعطى نتائج مثيرة. فكما كان متوقعاً من نتائج البحوث أن الجامعات التى يطلق عليها «مجموعة الثمانى، "The Group of Eight"، والتى تضم: الجامعة الوطنية الأسترالية ANU وأديلايد وملبورن ومواناش وجنوب ويلز الجديدة وكوينزلاند وسيدنى وجامعة غرب أستراليا ؛ جاءت فى المرتبة الأولى فى المجموعات الأربع، وانضمت إليها جامعة فلايندرز Flinders . ونزلت بعض هذه الجامعات إلى المجموعة الثانية فى مجال تطوير البحث، وشملت: مواناش وملبورن وجنوب ويلز الجديدة. بينما جاءت جامعة فلايندرز فى المجموعة الرابعة فى تطوير البحث العلمى. وهذه النتيجة تعطى مؤشراً أن هذه الجامعات تتميز بأدائها فى مجال البحث، أو قد يكون لسمعتها تأثير على حفاظها على مكانتها. ويلاحظ أن الجامعات الأخرى لم تتمكن من منافسة مجموعة الثمانى؛ بفضل الإمكانات المالية والكوادر البشرية المؤهلة المتوافرة لديها، رغم أن بعضها تمكنت من تحقيق تقدم فى محصلة النتائج البحثية وفى العمليات والآليات البحثية المتبعة. إذ إن جريفيث وكورتين احتلتا مكانة متصدرة وفقاً لهذين المعيارين.

جدول (٨ ـ ٤): نتائج لجنة ضمان الجودة فى التعليم العالى CQAHE لدورة عام ١٩٩٥م فى البحث العلمى وخدمة المجتمع.

المجموعة Group	إدارة عملية البحث Research Management Process	نتائج البحث Research Outcomes	تطوير البحث Research Improvement	خدمة المجتمع Community Service
الأولى	ـ الجامعة الوطنية الأسترالية ـ كورتين ـ جريفيث ـ موناش ـ موردوخ ـ جامعة كوينزلاند للتكنولوجيا ـ معهد ملبورن الملكى للتكنولوجيا ـ أديلايد ـ ملبورث ـ جنوب ويلز الجديدة ـ كوينزلاند ـ سيدنى ـ غرب استراليا ـ ولنجونج	ـ الجامعة الوطنية الأسترالية ـ فايتدرز ـ عوناش ـ أديلايد ـ ملبورن ـ جنوب ويلز الجديدة ـ كوينزلاند ـ سيدنى ـ غرب أستراليا	ـ الجامعة الوطنية الأسترالية ـ كورتن جريفيث ـ جامعة كوينزلاند ـ أديلايد ـ نيوكاسل ـ كوينزلاند ـ سيدنى ـ غرب أستراليا ـ جامعة فكتوريا للتكنولوجيا	ـ كورتن ـ موناش ـ القاطعة الشمالية ـ معهد ملبورن الملكى للتكنولوجيا ـ ملبورن ـ جنوب ويلز الجديدة ـ جنوب أستراليا ـ تاسمانيا ـ ولنجونج
الثانية	ـ سترال كيولد ـ تشارلز سترت ـ فلايندرز ـ جيمس كوك ـ لا تروب ـ ماكوارى ـ الصليب الجنوبى ـ جامعة سونبورن للتكنولوجيا ـ إنجلترا الجديدة ـ نيوكاسل ـ جنوب أستراليا ـ تاسمانيا ـ جامعة سيدنى للتكنولوجيا ـ جامعة للتكنولوجيا	ـ كورتن ـ خريفيث ـ جيمز كوك ـ ماكوارى ـ موردوخ ـ معهد ملبورن الملكى للتكنولوجيا ـ انجلترا الجديدة ـ نيوكاسل ـ تاسمانيا ـ ولنجونج	ـ سترال كيولد ـ تشارلز سترت ـ موناش ـ موردوخ ـ القاطعة الشمالية ـ معهد ملبورن الملكى للتكنولوجيا ـ جامعة سونبورن للتكنولوجيا ـ كاميرا ـ ملبورن ـ إنجلترا الجديدة جنوب ويلز الجديدة ـ جنوب أستراليا ـ ولنجونج	ـ الجامعة الكاثوليكية الأسترالية ـ الجامعة الوطنية الأسترالية ـ سترال كيولد ـ تشارلز سترت ـ دبكن ـ إديث كولن ـ فلايندرز ـ جريفث ـ جيمس كوك ـ لاتروب ـ ماكوارى ـ موردوخ ـ جامعة كوينزلاند للتكنولوجيا ـ الصليب الجنوبى

(يتبع):

الثالثة	ـ الجامعة الكاثوليكية الأسترالية ـ ديكن ـ إديث كوان ـ بالارات ـ كانبيلا ـ كيولد الجنوبية ـ غرب سيدنى	ـ سترال كيولد ـ لا تروب ـ المقاطعة الشمالية ـ جامعة كوينزلاند للتكنولوجيا ـ كانبيرا ـ جنوب أستراليا ـ جامعة سيدنى للتكنولوجيا ـ غرب سيدنى ـ جامعة فكتوريا للتكنولوجيا	ـ إديث كوان ـ لاتروب ـ ماكوارى ـ الصليب الجنوبى ـ كيولد الشمالية ـ تاسمانيا ـ جامعة سيدنى، للتكنولوجيا ـ غرب سيدنى	ـ جامعة سونبورث للتكنولوجيا أويلانيد ـ بالارات ـ كانبيرا ـ إنجلترا الجديدة ـ نيوكاسل ـ كوينزلاند ـ كيولد الجنوبية ـ سيدنى ـ جامعة سيدنى للتكنولوجيا ـ غرب أستراليا ـ غرب سيدنى
الرابعة		الجامعة الكاثوليكية الأسترالية ـ تشارلز سترت ـ ديكن ـ إديث كوان ـ الصليب الجنوبى ـ بالارات ـ كيولد الشمالية	ـ الجامعة الكاثوليكية الأسترالية ـ ديكن ـ فلايندز ـ جيمس كوك ـ بالارات	

فى مجال خدمة المجتمع، جاءت أغلبية الجامعات، وبنسبة وصلت إلى ٧٥٪ فى المجموعة الثانية. ومن الملاحظ أن تاريخ الجامعة وعراقتها لم يكن له تأثير فى تصنيف الجامعات، وهذا تبين من وجود حوالى تسع جامعات حديثة فى المجموعة الأولى؛ مما يعطى دلالة أن خدمة المجتمع ليست مرتبطة بشهرة الجامعة أو مكانتها.

٣.٣.٨. تقييم لجنة ضمان الجودة فى التعليم العالى
Assessment of CQAHE

عندما تم الإعلان عن نتائج دورة عام ١٩٩٣م لضمان الجودة حول التدريس والتعلم، والبحث العلمى وخدمة المجتمع، أثيرت انتقادات كثيرة عن الطريقة التى تم بها عرض التقرير. ورأى البعض أنه كان يتوجب تقديم تقرير منفصل عن كل جانب على حدة. كما أن هناك انتقاداً حول الإطار العام للتقرير لتجاهله التنوع والاختلاف فى أنماط النظام وبيئات العمل المختلفة للجامعات. وكان ذلك مثار جدل كبير فى أوساط المجتمع وعند المهتمين. إذ أن الحكم الذى تضمنه التقرير عن الجامعات كان ذريعة لكثير من الجامعات لاستخدامه فى توظيف الأستراليين وفى استمالة وجذب الطلاب من خارج أستراليا وداخلها؛ مما كان له أثر على الجامعات الأخرى.

والنقد نفسه وجه إلى دورة عام ١٩٩٤م لضمان الجودة حول التدريس والتعلم. إذ إن التقرير عرض لكثير من الجوانب المتعلقة بالتدريس والتعلم، وقدمت فيه بيانات ومعلومات كثيرة، إلا التقييم للأداء الفعلى والعمليات المتعلقة به قد أهملت فى التقرير، ولم يكن لها موضوع مستقل يوضح أهمية الأداء والممارسات المتعلقة به، إضافة إلى أن المعلومات التى وردت فى التقرير لم تستمر لوضع آليات لتطوير الأداء فى ممارسات التدريس والتعلم.

وتعتبر طريقة عرض التقرير لدورة عام ١٩٩٥م لضمان الجودة حول البحث العلمى، وخدمة المجتمع أفضل من الدورتين السابقتين (١٩٩٣، و ١٩٩٤) وأكثر فائدة لكونه جاء شاملا ومفصلا؛ حيث وردت الجوانب المتعلقة بالبحث العلمى مفصلة على حدة، كما أن الأداء فى خدمة المجتمع ورد مستقلا فى التقرير. واشتمل التقرير على المجالات التى يتوجب على كل جامعة أن تجرى تعديلات بشأنها، ومجالات التطوير التى ينبغى متابعتها. وقد عرضت النتائج فى أربعة جداول، وكان يمكن أن تعرض أيضا بشكل ملخص وشامل فى جدول واحد ، بالاستفادة من الوزن النسبى الذى يحدد المخصصات المالية لكل جامعة الذى وزع على المكونات الأربعة كالآتى:

٢٠٪ لإدارة عمليات البحث، ٤٠٪ لنتائج البحث، ٢٠٪ لتطوير البحث، و ٢٠٪ لخدمة المجتمع. وبناء على ذلك كان يمكن حساب درجات كل جامعة، وعمل جدول موحد لتصنيف الجامعات وترتيبها وفقاً لمجموع الدرجات التى حصلت عليها.

ويقدم الجدول رقم (٨ ـ ٥) نموذجا لإحدى الجامعات، إذ إنها تصنف فى المجموعة الأولى فى كل المكونات، وعند جمع درجاتها فإنها تحصل على درجة كاملة وقدرها واحد صحيح.

جدول (٨ ـ ٥): المجموع الكلى للدرجات لإحدى الجامعات المصنفة فى المجموعة الأولى فى كل المكونات.

المكون	المجموعة	مجموع الدرجات
إدارة عمليات البحث	١	١ × ٠.٢ = ٠.٢
نتائج البحث	١	١ × ٠.٤ = ٠.٤
تطوير البحث	١	١ × ٠.٢ = ٠.٢
خدمة المجتمع	١	١ × ٠.٢ = ٠.٢
المجموع الكلى	ـــــــ	١

ويقدم الجدول (٨- ٦) مثالاً لإحدى الجامعات التى ورد تصنيفها فى المجموعة الأخيرة فى كل المكونات، فهى فى المجموعة الثالثة فى إدارة عمليات البحث، والرابع فى نتائج البحث، والرابع فى تطوير البحث، وفى المجموعة الثانية فى خدمة المجتمع. وكما هو موضح بالجدول، فإن مجموع الدرجات التى حصلت عليها هذه الجامعة هى ٣,٤ درجة.

جدول (٨ ـ ٦): المجموع الكلى للدرجات لإحدى الجامعات المصنفة فى المجموعة الأولى فى كل المكونات.

المكون	المجموعة	مجموع الدرجات
إدارة عمليات البحث	٣	٣× ٢. = ٦.
نتائج البحث	٤	٤× ٤. = ١,٦
تطوير البحث	٤	٤× ٢. = ٨.
خدمة المجتمع	٢	٢× ٢. = ٤.
المجموع الكلى	ـــــــ	٣,٤

ومثال آخر لجامعة كان أداؤها جيدا فى بعض المكونات وضعيفا فى بعضها الآخر، فهى قد تصنف فى الوسط إذا تمت مقارنتها بالمثالين الأول والثانى. والجدول (٨ ـ ٧) يوضح نموذجاً للجامعة المتوسطة المستوى، فهذه الجامعة مصنفة فى المجموعة الأولى، فى إدارة عمليات البحث، وفى المجموعة الثالثة فى نتائج البحث، والمجموعة الثانية فى تطوير البحث، والمجموعة الثانية فى خدمة المجتمع. ومجموع درجات هذه الجامعة هى ٢,٢ درجة.

وكما ورد فى ا لجداول الثلاثة التى تم توضيحها (٨ ـ ٥، ٨ ـ ٦، ٨، ٧) يمكن تصنيف الجامعات بالطريقة نفسها، ووضعها فى جدول، وبناء على ذلك يمكن ترتيبها حسب الأفضلية، وفقًا لمجموع الدرجات التى حصلت عليها الجامعة.

جدول (٨ ـ ٧): المجموع الكلى للدرجات لإحدى الجامعات المصنفة فى الوسط

المكون	المجموعة	مجموع الدرجات
إدارة عمليات البحث	١	١× ٢. = ٢.
نتائج البحث	٣	٣× ٤. = ١,٢
تطوير البحث	٢	٢× ٢. = ٤.
خدمة المجتمع	٢	٢× ٢. = ٤.
المجموع الكلى	ـــــــ	٢,٢

وتحديد الوزن النسبى للدرجات حسب ما جاء فى الجداول السابقة ليسهل على القارئ معرفة وضع كل جامعة وترتيبها فى كل مكون من مكونات التقييم وترتيبها النهائى، حسب مجموع الدرجات التى حصلت عليها فى كل المكونات . ويبين الجدول (٨ ـ ٨) الدرجات التى حصلت عليها كل جامعة فى حالة وزن الدرجات وفى حالة عدم وزنها .. ويقدم الجدول (٨ ـ ٩) تلخيصًا فى حالة حساب الوزن الكلى للدرجات التى حصلت عليه الجامعات، بناء على أدائها فى كل المكونات. ويلاحظ فى هذا الجدول أنه تم تصنيف الجامعات وترتيبها فى اثنى عشر نطاقا فى مجموع ثلاثة عشر نطاقا ؛لأنه لم تصنف أى جامعة فى النطاق الأول. وهذا الجدول يقدم عرضا لكيفية إمكانية وضع الجامعات وترتيبها فى جدول واحد واضح، ويتجنب بذلك النقد الموجه للتقرير المقدم فى دورة عام ١٩٩٣م ودورة عام ١٩٩٤م.

و ثمة نقد صريح وجه لدورة ضمان الجودة فى أستراليا، وهو كون التقرير ركز أساسًا على العلميات Processes وأهمل النتائج Outcomes. والملاحظات التى أبديت فى هذا الجانب أن هناك كثيراً من الوقت والجهد بذل فى صياغة الرؤية Vision والمهمة أو الرسالة Mission، والخطط الاستراتيجية والخطط الإدارية، ووضعت هذه التعريفات والخطط فى قالب جميل من الصياغة ،وأصبحت توحى بأن ضمان الجودة قد تحقق بذلك، ولم يدرك القائمون على ضمان الجودة فى الجامعات أن ذلك كله إنما هو غاية ووسيلة للوصول إلى الجودة المنشودة، وقدم النقد ذاته للجنة ضمان الجودة؛ لأنها أعطت اهتماما بالغًا للتقارير والوثائق المكتوبة التى قدمتها الجامعات، وأعطت أهمية أقل للتركيز على الأدلة والبراهين والواقع الفعلى لما هو مكتوب فى التقارير الذاتية عن ضمان الجودة. ويشير هارمان Harman (١٩٩٨م) إلى أن تصرف اللجنة بهذه الطريقة قد لا يقدم حكماً دقيقًا على الواقع الفعلى لضمان الجودة فى التدريس، والبحث العلمى وكذلك فى خدمة المجتمع.

جدول (٨ ـ ٨): درجات الجامعات الأسترالية (موزونة وغير موزونة لعام ١٩٩٥م فى البحث العلمى وخدمة المجتمع.

اسم الجامعة University	إدارة عملية البحث ٢ ، الوزن =		نتائج البحث ٤ ، الوزن =		تطوير البحث ٢ ، الوزن =		خدمة المجتمع ٢ ، الوزن =		مجموع الدرجات الموزونة
	غير موزون	موزون	غير موزون	موزون	غير موزون	موزون	غير موزون	موزون	
الجامعة الكاثوليكية الأسترالية	٣	,٦	٢	١,٦	٤	,٨	٤	,٤	٣,٤
الجامعة الوطنية الأسترالية	١	,٢	٢	,٤	١	,٢	١	,٤	١,٢
سنترال كولد	٢	,٤	٢	١,٢	٢	,٤	٣	,٤	٢,٤
تشارلز سترت	٢	,٤	٢	١,٦	٢	,٤	٤	,٤	٢,٨
كورتين	١	,٢	١	,٨	١	,٢	٢	,٢	١,٤
ديكن	٣	,٦	٢	١,٦	٤	,٨	٤	,٤	٣,٤
إديث كووان	٣	,٦	٢	١,٦	٣	,٦	٤	,٤	٣,٢
فلايندرز	٢	,٤	٢	,٤	٤	,٨	١	,٤	٢
جريفث	١	,٢	٢	,٨	١	,٢	٢	,٤	١,٦
جيمس كوك	٢	,٤	٢	,٨	٤	,٨	٢	,٤	٢,٤
لاتروب	٢	,٤	٢	١,٢	٣	,٦	٣	,٤	٢,٦
ماكواير	٢	,٤	٢	,٨	٣	,٦	٢	,٤	٢,٢
موناش	١	,٢	١	,٤	٢	,٤	١	,٢	١,٢
موردوخ	١	,٢	٢	,٨	٢	,٤	٢	,٤	١,٨
المقاطعة الشمالية	٢	,٤	١	١,٢	٢	,٤	٣	,٢	٢,٢
جامعة كوينزلاند للتكنولوجيا	١	,٢	٢	١,٢	١	,٢	٣	,٤	٢
معهد ملبورن الملكى للتكنولوجية	١	,٢	١	,٨	٢	,٤	٢	,٢	١,٦
ساوثرن كروس	٢	,٤	٢	١,٦	٣	,٦	٤	,٤	٣
جامعة سونسبورن للتكنولوجيا	٢	,٤	٢	١,٢	٢	,٤	٣	,٤	٢,٤
أديلايد	١	,٢	٢	,٤	١	,٢	١	,٤	١,٢
بلارات	٣	,٦	٢	١,٦	٤	,٨	٤	,٤	٣,٤
كانبيوا	٣	,٦	٢	١,٢	٢	,٤	٣	,٤	٢,٦
ملبورن	١	,٢	١	,٤	٢	,٤	١	,٢	١,٢
إنجلترا الجديدة	٢	,٤	٢	,٨	٢	,٤	٢	,٤	٢
جنوب ويلز الجديدة	١	,٢	١	,٤	٢	,٤	١	,٢	١,٢
نيوكاسل	٢	,٤	٢	,٨	١	,٢	٢	,٤	١,٨
كوينزلاند	١	,٢	١	,٤	١	,٢	٢	,٤	١,٢
جنوب أستراليا	٢	,٤	٣	١,٢	٢	,٤	١	,٢	٢,٢
ساوثرن كولد	٣	,٦	٤	١,٦	٣	,٦	٢	,٤	٣,٢
سيدنى	١	,٢	١	,٤	١	,٢	٢	,٤	١,٢
تاسمانيا	٢	,٤	٢	,٨	٣	,٦	١	,٢	٢
جامعة سيدنى للتكنولوجيا	٢	,٤	٣	١,٢	٣	,٦	٢	,٤	٢,٦
غرب أستراليا	١	,٢	١	,٤	١	,٢	٢	,٤	١,٢
غرب سيدني	٣	,٦	١	١,٢	٣	,٦	٢	,٤	٢,٨
ولنجرنج	١	,٢	٢	,٨	٢	,٤	١	,٢	١,٦
جامعة فيكتوريا للتكنولوجيا	٢	,٤	١	١,٢	١	,٢	٢	,٤	٢,٢

جدول (٨ ـ ٩): مجموع درجات الجامعات الأسترالية فى دورة ضمان الجودة لعام ١٩٩٥م فى البحث العلمى وخدمة المجتمع.

اسم الجامعات	العدد	مجموع الدرجات
————	صفر	١
الجامعة الوطنية الأسترالية، موناش، إديلايد، ملبورن، جنوب ويلز الجديدة، كوينزلاند، سيدنى، غرب أستراليا	٨	١,٢
كورتين	١	١,٤
جريفث، معهد ملبورن الملكى للتكنولوجيا، ولنجونج	٣	١,٦
موردوخ، نيوكاسل	٢	١,٨
فلايندرز، جامعة كوينزلاند للتكنولوجيا، إنجلترا الجديدة، تاسمانيا	٤	٢
ماكورای، المقاطعة الشمالية، جنوب أستراليا، جامعة فكتوريا للتكنولوجيا	٤	٢,٢
سنترال كولا، جيمس كوك، سونسبورن للتكنولوجيا	٣	٢,٤
لاتروب، كانبيرا، جامعة سيدنى للتكنولوجيا	٣	٢,٦
تشارلز سترت، غرب سيدنى	٢	٢,٨
ساوثرن كروس	١	٣
إديث كووان، ساوثرن كولد	٢	٣,٢
الجامعة الكاثوليكية الأسترالية، ديكن، بالارات	٣	٣,٤
	٣٦	

تعتبر عملية ضمان الجودة مكلفة للجامعات ، إذ إن هناك كماً كبيراً من المعلومات والبيانات كان لابد من توفيره، كما أن إعداد الخطط والتقارير والمتابعة.. يحتاج إلى كثير من المال والوقت والجهد. وتأثرت الجامعات الصغيرة بارتفاع التكاليف، وقد لاتكون مجدية لهم فى الناحية المادية. وأثار ذلك بعض الامتعاض عند أعضاء هيئة التدريس (Moses, 1995) ؛ لتبنى الطريقة الكلية. فلم تتمكن الجامعات من تقديم تفاصيل عن أدء الأقسام الأكاديمية وغير الأكاديمية حتى توضح كفاءة أعمالها، وهذا أدى إلى إعطاء انطباع عام عن أداء الجامعة ككل . ولم يقدم صورة واضحة عن كل قسم على حدة حتى يتبين أى الأقسام أكثر قدرة وكفاءة، وكان له التأثير الفاعل على تقدم أو تأخر الجامعة. وهذا يعنى أن الأقسام التى لا تؤدى أعمالها بصورة جيدة لم تظهر فى التقرير الذاتى، وستظل ضعيفة فى أدائها لأنه لم يوجه إليها نقد لتحسين جودة الأداء.

ويوجه البعض انتقادا إلى دورة ضمان الجودة ١٩٩٣ ـ ١٩٩٥م لكونها لم تتطرق إلى مبدأ المساواة بين الطلاب. إذ إن الطلاب من خلفيات اجتماعية واقتصادية ضعيفة لاتتمكن من الحصول على القبول فى الجامعات المعروفة التى تشتهر بوجود تسهيلات وإمكانيات أفضل، واهتمام أكبر بالتعليم، كما أن فرص العمل تكون أوفر لخريجيها بسبب شهرتها وارتباطها الوثيق بسوق العمل. وهذه الجامعات كانت متقدمة فى دورات ضمان الجودة، وتمكنت من الحصول على تمويل أفضل مقارنة بالجامعات الأخرى، إضافة إلى أنها اكتسبت شهرة إضافية وسمعة جيدة من خلال تقرير ضمان الجودة، وهذا رصيد آخر ساهم فى توسيع نطاق السمعة الجيدة، التى اكتسبتها بحكم العوامل التاريخية فى نشأتها. وإذا كانت هذه ميزة مضافة للجامعات المشهورة والطلاب الدارسين فيها، فإنها أيضًا تعتبر جانبا سلبيا للجامعات الأخرى الأقل شهرة والطلاب الدارسين فيها وخصوصا الفئة الفقيرة منهم، والتى قد تتوافر لهم فرص عمل جيدة، كما تتوافر لأقرانهم خريجى الجامعات المعروفة.

وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة لمشروع ضمان الجودة، إلا أن هذا البرنامج كانت له فوائد عديدة، منها:

(١) ترسيخ الوعى بأهمية ضمان الجودة فى التعليم العالى، وأتيح المجال للجامعات

لتحمل المسؤولية والمشاركة فى صياغة ووضع المعايير المناسبة لقياس ضمان الجودة واتباع الطرق والآليات المناسبة لها، وبقدر مشاركتها واجتهادها فى تطبيق ضمان الجودة، استطاعت أن تحصل على الحوافز المعنوية والمادية، وحتى نهاية دورة ضمان الجودة من ١٩٩٣ ـ ١٩٩٥م لم يكن هناك دور لأى جهة خارجية فى تقييم الأنشطة المتعلقة بضمان الجودة فى الجامعات الأسترالية. وتبين من خلال برنامج ضمان الجودة أن هناك تغييرا ضروريا يتوجب إجراؤه على ثقافة مؤسسات التعليم العالى، وخصوصا ما يتعلق بنظام الجامعة .

(٢) والفائدة الثانية التى تحققت هو أن مكانة التدريس، وخصوصا بعد دورة عام ١٩٩٤م، قد تطورت كثيراً. فقبل العمل بضمان الجودة لم يعط هذا الجانب الاهتمام الذى يستحقه، وكان يعتبر أقل أهمية بكثير من الجانب البحثى؛ وخاصة ما يتعلق بالحصول على الحوافز والترقيات. واليوم تعطى الجامعات أهمية للتدريس تساوى الاهتمام نفسه بالبحث العلمى، ويعود الفضل فى ذلك إلى الممارسات والتجديدات التى فرضها واقع العمل بتطبيق معايير الجودة على المكونات الأساسية للعمل الجامعى ، والتى شملت التدريس والبحث العلمى وخدمة المجتمع. والعامل المهم الآخر فى الاهتمام بالتدريس والارتقاء بمكانته هو ذلك الدور، الذى قامت به «لجنة الارتقاء بالتدريس الجامعى» "The Committee for The Advancement of University Teaching" واللجنة التى جاءت بعدها والتى سميت «لجنة التدريس الجامعى وتطوير الموظفين» "The Committee for University Teaching And Staff Development"

وكان كذلك للمجلس الأسترالى للتوجيه الوظيفى للخريجين. "The Graduate Careers Council of Autralia" دوره المهم فى نشر نتائج ضمان الجودة، التى أبرزت فى مضمونها أهمية التدريس فى الجامعة، وعمل هذا المجلس على نشر دليل سنوى عن الجامعات ، ومثال ذلك ما نشره آشندن وميلجان (٢٠٠٠) Ashenden and Milligan أدلة الجامعات الممتازة Good Universities، وقدم هذا المجلس هذا الدليل من خلال توزيع بعض الاستبيانات وإجراء بعض المقابلات مع طلاب الجامعات لتعرف آرائهم فى

أداء جامعاتهم، وركز المجلس فى ذلك على إجراء مسحين أو استطلاعين مهمين: الأول كان عن استطلاع لتوجهات الخريجين The Graduate Destination Survey (GDS)، والثانى هو استبيان خبرة المقرر الدراسى The Course Experience Questionnaire (CEQ).

ثمة ميزة أخرى لاستخدام الطريقة الكلية Holistic Approach فى تقييم الجامعات، وهى أنها تتضمن كل الأجزاء والمكونات وسردها فى التقرير الذاتى. وعندما نقارن ذلك بتقييم التدريس والبحث العلمى المستخدم فى المملكة المتحدة United Kingdom قد نجد أن التقييم الذاتى فى المملكة يقدم تفاصيل أكثر عن التدريس والبحث، ولكن عدم التدريس والبحث العلمى يكون على حساب المكون الثالث فى التقرير، وهو خدمة المجتمع الذى يخصص له جزءا بسيطا.

والفائدة الرابعة هو التركيز على السياسات والعمليات عند تطبيق ضمان الجودة، إذ إن الهدف من ذلك ليس الممارسات الحالية، وإنما إيجاد حلول وطرق لتحسينها وتطويرها فى المستقبل.

والفائدة الخامسة أن الدعم المادى المقدم للجامعات كان له الأثر البالغ فى حفز الجامعات، كما أنه لم يؤثر على الميزانية الخاصة للجامعات؛ لأنه مقدم من ميزانية إضافية مخصصة لغرض برنامج ضمان الجودة. ولو قورن هذا بالنظام فى المملكة المتحدة لوجد أن تطبيق ضمان الجودة فى بريطانيا فيه رابح وخاسر؛ لأن الجامعات المتميزة والتى تحصد مراكز متقدمة فى الأداء البحثى تحصل على حوافز مادية ، ويكون المبلغ مسحوباً من الميزانية العامة المخصصة للجامعات؛ مما يؤثر فى توزيع هذه المبالغ وفقا لتقرير ضمان الجودة، وتستحوذ جامعات دون غيرها على مبالغ كبيرة تساعدها على تحقيق التفوق فى المستقبل.

٨ـ٤ إطار ضمان الجودة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠م

8-4 1996 - 2000 Quality Assurance Frame Work

كان برنامج ضمان الجودة الذى تم تطبيقه على مؤسسات التعليم الأسترالية فى الأعوام ١٩٩٣ ـ ١٩٩٥م، خلال فترة حكم حزب العمال . وعندما فازت المعارضة بالحكم فى مارس فى عام ١٩٩٥م، ضمت الحزب الليبرالى «الأحرار»، والحزب

الوطنى، واحتجت على الطريقة والأسلوب المتبع فى تطبيق ضمان الجودة للدورات السابقة. وكلف مجلس التعليم العالى بوضع إطار جديد لبرنامج ضمان الجودة فى التعليم العالى، وطلب من المجلس تضمين مشروع ضمان الجودة فى المناقشات السنوية بين الحكومة والجامعات ، من خلال ما يسمى بمراجعة السجل التربوية للجامعات، وعرض تقرير عام عن التقدم فى مجال تحسين الجودة. وقدم مجلس التعليم العالى تقريره فى بداية عام ١٩٩٨م، وبعد ذلك كان على كل جامعة أن تقدم تقريراً عن ضمان الجودة وخطة للتطوير فى السجل التربوى الخاص بها.

وبرنامج ضمان الجودة الذى بدأ تطبيقه بعد عام ١٩٩٥م تضمن خمسة عناصر أساسية : العنصر الأول هو وضع الإطار العام للمؤهلات الاسترالية "The Australian Qualifications Framework". وبدء فى مشروع المؤهلات فى عام ١٩٩٥م، ثم تطبيقه التام فى عام ٢٠٠٠م، ويهدف إلى الحفاظ على مصداقية نظام التعليم والتدريب الأسترالى، من خلال وضع بعض التشريعات للمؤسسات التعليمية والتدريبية التى تساعد على إصدار الشهادات والمؤهلات المعترف والموثوق بها.

العنصر الثانى هو وضع معايير يتوجب على كل جامعة أن تلتزم بها؛ لتكون عضوا فى لجنة رؤساء الجامعات الأسترالية The Australian Vice - Chancellors' Committee

العنصر الثالث هو ضرورة أن تعمل الجامعات على نشر مؤشرات الجودة سنويا (مثال؛ نتيجة استبيان المقررات الدراسية، والبحث العلمى)؛ إذ إن نشر هذه التقارير يسهل على الجامعات والمعنيين بالتعليم العالى وضمان الجودة إجراء مقارنات بين الجامعات، ويمكن الجامعات عمل المقارنات فيما بينها.

العنصر الرابع هو دور التحكيم الخارجى فى عملية ضمان الجودة، الذى يتضمن: اعتماد البرامج (مثل القانون والتمريض) من هيئات مهنية Professional Bodies، واستخدام المحكمين الخارجيين لتحكيم البحوث والدرجات العلمية، وإجراء مقارنات بين الجامعات الاسترالية من جهة ، وبين الجامعات الأسترالية ونظيراتها فى الخارج من جهة أخرى.

العنصر الخامس هو تبنى برنامج الإبداع فى التعليم العالى Higher Education

Innovation Program لتمويل مشاريع تشجع العمل الإبداعى فى الجامعات وكليات التعليم العالى (مثلاً: الجائزة الأسترالية للتدريس الجامعى The Australian Awards For University Teaching.

ينبغى أن تتضمن خطة التطوير وضمان الجودة الأهداف الرئيسية والفرعية، والاستراتيجيات المساعدة على تحقيقها، ومؤشرات الأداء التى تساعد على قياس مدى تقدم الجامعة. ومنحت الحكومة الجامعات الاستقلالية فى المحتوى الذى ترغب فى الحديث عنه فى تقرير ضمان الجودة. والمطلب الأساسى الوحيد الذى يتوجب على كل جامعة التقيد به يشمل وصف رأى الخريجين ، وتقدم النتائج التى يتوصل إليها المجلس الأسترالى للتوجيه الوظيفى للخريجين GDS وخصوصاً ما يتعلق بمؤشرات توظيف الخريجين الجدد، والتقرير المتعلق باستبيان خبرة المقرر الدراسى CEQ، الذى يرصد آراء الخريجين عن مستوى التدريس.

وتختلف الخطط والطرق المستخدمة فى كتابة التقارير من جامعة لأخرى ، لكنها تتفق جميعا على تقديم تقرير منظم لضمان الجودة وآليات للتطبيق يشمل كل المستويات بالجامعة، ويلتزم بتبنى مجموعة من مؤشرات الأداء، تغطى مختلف جوانب العمل، ويشارك فى ذلك جميع من فى الجامعة بما فى ذلك الوظائف القيادية العليا ، تسهم فى عمليات التطوير والتطبيق ومراجعة برنامج ضمان الجودة، ويشارك العاملون بالجامعة أيضاً فى علميات التنظيم والتقييم، التى تجرى بشكل منتظم ودورى بمشاركة المقيمين الخارجى، كما يكون لهم دور فى المسوحات السنوية. إضافة إلى ذلك، تقوم بعض الجامعات بتطبيق استبيانات خاصة بها على موظفيها وخريجيها؛ بهدف الحصول على بيانات إضافية.

تجزم الحكومة الأسترالية أن تطبيق ضمان الجودة أدى ألى تحسين دور التعليم العالى وإسهامه بفعالية فى تحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتلبية احتياجات سوق العمل. ويعتقد البعض أن الأدلة المقدمة على ذلك ضعيفة. وعلى سبيل المثال هنا اشارة إلى دعم الاهداف الاجتماعية عندما اتضحت زيادة نسبة السكان من ٧,٩٪ فى عام ١٩٨٩م إلى حوالى ١٤,٣٪ فى عام ١٩٩٨م، ولكن لم يتم الإشارة إلى اى مدى توافرت الجودة فى التعليم المقدم خلال هذه الفترة.

وربما تعتبر زيادة نسبة الطلاب إلى أعداد أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات مؤشراً على صحة الاعتقاد بأن الزيادة السكانية خلال تلك الفترة رافقها هبوط فى جودة التعليم. وفى الجانب الآخر، استطاعت الجامعات أن تواكب الزيادة الطلابية بطرح برامج جديدة إضافية اكثر تنوعًا، مما يتيح مجالات أوسع لاختيار الطلاب، وقد ينتقد ذلك من بعض المهتمين كون بعض الجامعات لم توفر المصادر الكافية لتقديم هذه البرامج بشكل أفضل، مما يعرضها للاتهام بأنها قدمت برامج متنوعة تلبى رغبات الطلاب، لكنها قد لا تكون بالمواصفات والجودة المطلوبة.

أوضحت ردود الفعل فى جهات التوظيف وأصحاب الأعمال عن رضاهم عن قدرة الطلاب على حل المشكلات والمقدرة على الاعتماد على الذات والقيادة والإبداع فى العمل، إلا أنهم لم يكونوا راضين عن مهارات الاتصال والمعرفة بمكان العمل ، وبرز من خلال تطبيق ضمان الجودة تحسن مشاركة الجامعات فى مجال البحث العلمى، واتضح ذلك من خلال نشر كثير من البحوث والدراسات، لكن عند مقارنة الأداء العام فى البحث العلمى على المستوى الوطنى، تظل مشاركة الجامعات محدودة حيث لا تمثل سوى ٢٧٪ من مجموع الأنشطة البحثية المقدمة من الجهات البحثية بالدولة.

والدليل الوحيد غير المريب الذى اتضح من مؤشرات الجودة هو تزايد الاهتمام بالتدريس، ويؤكد ذلك الاهتمام البالغ بالتدريس على أعلى المستويات بالجامعات (على سبيل المثال، نائب رئيس الجامعة) وكذلك أعير التدريس اهتماما بتضمينه أحد المعايير المتعلق بالترقيات وتولى بعض المناصب، وأدخل كثير من الطرق وأساليب التقويم لقياس كفاءة وجودة التدريس، من ضمنها الاستبيانات الموزعة على الطلاب، كما وجهت بنود فى الموازنة لدعم مشاريع تقديم التدريس، وتقدم جوائز وطنية للتدريس المتميز تكريما وتقديراً للمبدعين فى هذا الجانب.

لا ينبغى أن ينظر إلى هذه النتائج على أنها مريبة أو مثيرة كونها تقدم إطاراً مختلفاً لنظام الجودة بعد عام ١٩٩٥م، والعمليات المتبعة فى الحصول على عضوية أو قبول فى الإطار العام للمؤهلات الأسترالية ولجنة رؤساء الجامعات الأسترالية ليست معقدة فى الحصول عليها ، كما أن هناك عدداً قليلاً من المقررات الدراسية التى تعرض على جهات خارجية لاعتمادها، كما أن نشر التقارير عن مؤشرات أداء الجامعات قد يعطى انطباعا

غير مقبول عن بعض الجامعات، وكذلك تمويل المشاريع المتعلقة بالتحديث، وتعتبر جودة التدريس قليلة وغير كافية كما أن نتائجها لاتجد طريقها للتطبيق.

تقوم الجامعات الأسترالية بصفة عامة بالاعتماد على نفسها فى عملية اعتماد البرامج، التى تعمل على تصميمها بجهود الأساتذة، والخبراء المتوافرين لديها. كما تمنح مؤهلاتها وفقاً لما يعتمد ويقر فى داخل الجامعة من معايير وأسس . والنموذج الوحيد الذى يخضع التقويم الخارجى لضمان الجودة هو استخدام الممتحنين الخارجيين لمناقشة المشاريع البحثية للدراسات العليا فى أطروحات الماجيستير والدكتوراه، إضافة إلى المراجع الخارجى للبحوث المقدمة إلى مجلس البحوث الأسترالية. وعموما، فإنه ومنذ نهاية دورة ضمان الجودة من ١٩٩٣ - ١٩٩٦م، حتى عام ٢٠٠٠م لم تكن هناك مراجعة على جودة التدقيق على أنشطة وأداء الجامعات بشكل دقيق وشامل.

وكالة ضمان جودة الجامعات الأسترالية

Australian University Quality Agency

نتيجة لوجود بعض الملاحظات على مشاريع ضمان الجودة فى الجامعات الأسترالية، فقد أقترحت الحكومة فى عام ١٩٩٩م إنشاء مؤسسة متخصصة لمتابعة ضمان الجودة، وتم الإعلان عن إنشاء وكالة ضمان جودة الجامعات الأسترالية فى عام ٢٠٠١م (كمب Kemp، ١٩٩٩). وعندما قامت هذه الوكالة بمقارنة أداء الجامعات من خلال الدراسات السابقة، تمكنت من الوقوف على كثير من نقاط الضعف فى نظام الجودة المطبق فى الجامعات الأسترالية، ومن بينها التركيز على المدخلات والعمليات على حساب المخرجات أو النتائج ، وغياب المراجعة الخارجية للمعايير والعمليات والإجراءات المتبعة فى ضمان الجودة والتحفظ الكبير من الجامعات على الاطلاع على العمليات فى ضمان الجودة، وعدم وجود مقارنات بين المؤهلات والمعايير الأسترالية مع الدول الأخرى، والقصور فى السياسات والإجراءات المتبعة فى اعتماد المؤسسات والبرامج. إن السلبيات المذكورة قد تم تلافيها الآن بعد أن تم تطوير النظام فى عديد من جوانبه، وأدت زيادة الإنفاق الحكومى التعليم العالى (٢ , ٨ بليون دولار فى عام ١٩٩٧م) إلى ظهور الحاجة إلى المرونة، ووضع ممارسات مناسبة لإدارة الموارد المالية لتساعد على تحسين جودة التعليم. ومن ضمن التعديلات التى شملت الجانب المالى رفع

مساهمة الطلاب فى الرسوم الدراسية مقابل الحصول على جودة أفضل فى التعليم، وتطوير البنية التحتية لنظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى الجامعات لتوفير فرص أفضل للتعليم والتواصل مع الطلاب، وفتح المجال للمنافسة بين مؤسسات التعليم العالى الأسترالية، وكذلك فتح باب المنافسة للمستثمرين الخارجيين، وأعطى ذلك فرصاً أفضل للطلاب وخيارات أكثر، كما أدى إلى ظهور منافسة بين الجامعات لتقديم برامج متنوعة وذات جودة عالية.

وعندما تم فتح المجال للمستثمرين الأجانب، تبين أن الجامعات الخارجية المنافسة (الجامعات البريطانية على سبيل المثال) لديها آليات لمراجعة ضمان الجودة من جهات خارجية مستقلة، وهذا أدى إلى مضاعفة المطالب من الجهات الأكاديمية والعلمية المختصة فى أستراليا إلى ضرورة إيجاد جهة مختصة، تعنى بالأمور المتعلقة بضمان الجودة فى مؤسسات التعليم العالى الأسترالية.

وقد تم تحديد أربعة أعمال أساسية لوكالة ضمان جودة الجامعات الاسترالية، وهى:

(١) العمل على إصدار نشرة فترية عن التدقيق على ضمان الجودة من خلال التقارير الذاتية لمؤسسات التعلم العالى، وتقارير الجهات المخولة لاعتمادها هذه المؤسسات فى الولايات والمقاطعات الأسترالية.

(٢) ضبط ومراجعة وتقديم تقارير عن العمليات والإجراءات المتبعة لضمان الجودة فى مؤسسات التعليم العالى، وأداء الجهات المعنية بالاعتماد وتحديد مدى تأثير ذلك على الحفاظ وتطوير جودة الأداء.

(٣) مناقشة النتائج التى يتم التوصل إليها مع المستفيدين من التعليم العالى، ووضع الملاحظات والتعديلات اللازمة.

(٤) وضع تقرير شامل عن أداء مؤسسات التعليم العالى فى أستراليا ومقارنة أدائه مع المستويات العالمية. وسوف تعمل وكالة ضمان جودة الجامعات الأسترالية على وضع إطار شامل لعمل مؤسسات التعليم العالى، يتم من خلال تقديم هذه المؤسسات تقرير ذاتى عن أدائها فى التدريس والبحث العلمى والكفاءة الادارية بما يتوافق مع رؤيتها ورسالتها.

وتقوم الوكالة بتنفيذ ذلك من خلال خمس مهام ، تشمل:

(١) تقييم مدى ملاءمة خطة الجامعة لضمان الجودة والتطوير مع بيئة ورسالة الجامعة.

(٢) تقويم الآليات المتبعة فى تقويم البرامج وأداء الوحدات الاكاديمية.

(٣) تقييم الأنشطة البحثية ونتائجها.

(٤) كفاءة تطبيق نتائج وتوصيات تقارير ضمان الجودة.

(٥) مدى تفاعل واتصال الجامعة مع المستفيدين من خدماتها.

وهذه الوكالة تتمتع باستقلالية تامة عن الحكومة، ولها الحق فى إصدار ونشر تقاريرها دون قيود، وفى المقترح الأساسى لهذه الوكالة الذى صدر فى عام ١٩٩٩، تم تحديد العضوية فى مجلس هذه الوكالة. على أن يكون ثلث الأعضاء منتخبين من قبل قطاع التعليم العالى. وثلث الأعضاء تعينهم الحكومة الفيدرالية. والثلث الأخير يتم تسميته من الحكومات المحلية للولاية أو المقاطعة، والأعضاء الذين تحددهم الحكومة يمثلون القطاع الحكومى وقطاع الأعمال والمجتمع، ويتم تعيين الأعضاء لمدة ثلاث سنوات.

وتقوم الوكالة بتعيين الخبراء للمساعدة فى التعامل مع القضايا الأكاديمية المهمة، مثل: البحوث العلمية، والتدريب، وإنجازات الجامعات وأدائها، وقد قوبل هذا المقترح بالكثير من المناقشات والمناظرات، واستقر الوضع الآن على تحديد ستة أعضاء تعينهم الحكومة، ثلاثة يمثلون الحكومة الفيدرالية وثلاثة آخرون يمثلون المقاطعات أو الولايات الأسترالية، وخمسة أعضاء يمثلون قطاع التعليم العالى، وأربعة تنتخبهم الجامعات، وعضو واحد مستقل، ويقوم الأعضاء الأحد عشر باختيار وتعيين الرئيس التنفيذى للوكالة الذى يعتبر العضو الثانى عشر.

ومازالت المناقشات مستمرة بين لجان رؤساء الجامعات الاسترالية ودوائر التعليم فى الولايات ، والسلطات الفيدرالية المسؤولية عن التعليم؛ أى عن المسائل المتعلقة بالقضايا الإدارية والهيكل التنظمى، والتمويل والإجراءات المتعلقة بالنظام الجدير لضمان الجودة.

ويتوقع أن يتم تقاسم التكاليف المتعلقة بوكالة ضمان الجودة بين الحكومة الفيدرالية والحكومات المحلية (الولايات والمقاطعات)، وأن تتحمل مؤسسات التعليم العالى تكاليف التدقيق الأكاديمى.

وفى حالة وجود قصور عند إحدى مؤسسات التعليم العالى فى بعض المعايير، ولم تكن قادرة على وضع خطة إستراتيجية للتطوير، وتقديم دلائل على إجراء التطوير اللازم ..فإنه من حق الحكومة الفيدرالية سحب المعونات المقدمة لدعم بعض الأنشطة الجامعية، ويمكن للحكومة المحلية أن تعلق أو تعيق أحقيتها فى الاعتماد الأكاديمى حتى تفى بالشروط المطلوبة.

والنموذج الأسترالى لضمان الجودة يختلف عن النماذج الأخرى المعمول بها فى عدد من الدول. وفى عام ٢٠٠٠م وافقت الحكومة الفيدرالية والحكومات المحلية على النموذج المقترح لضمان الجودة الذى تقدمت به وكالة ضمان جودة الجامعات الأسترالية، كما تمت الموافقة على مجموعة من الوثائق والبروتوكولات المنظمة لعمل الوكالة، التى تحدد وتنظم وضع إطار موحد لمؤسسات التعليم العالى، والآليات المتبعة فى اعتماد ومتابعة جودة الأداء فى الجامعات، وبقية مؤسسات التعليم العالى فى أستراليا، وتوضح اللوائح المنظمة للعمل المعايير والآليات التى يتوجب اتباعها للحصول على الاعتراف والاعتماد للجامعات الأسترالية، وكذلك القوانين المنظمة لعمل الجامعات الأجنبية فى أستراليا، وتقديم البرامج للطلاب فى خارج أستراليا.

وخلاصة القول أن تأثير دورة عام ٩٣ -١٩٩٥م لضمان الجودة فى التعليم العالى فى أستراليا كان إيجابياً ومهماً وخاصة فى الجانب التدريبى، لكن يبدو أن الكثير من الأمور المهمة المتعلقة بضمان الجودة التى وضحت فى هذه الدورة، لم تعط الأهمية نفسها فى دورة عام ١٩٩٦ -٢٠٠٠م ، وتعرض كثير من معايير ضمان الجودة للإهمال. ولذا فإن إنشاء وكالة ضمان الجودة الأسترالية كان مهماً لضبط ومتابعة جودة مؤسسات التعليم العالى، وستقوم هذه الوكالة بعد اكتمال أعضائها وتنظيماتها بتبنى نظام دؤوب لضمان الجودة كل خمس سنوات، وبحيث يطلب من ثمان جامعات سنويا التقدم للوكالة لتدقيق ضمان الجودة فيها، كما ستشمل الخطة مراجعة أداءين واحدة إلى اثنتين من الهيئات المحلية (فى كل ولاية) للاعتماد فى كل سنة. وحتى موعد جمع البيانات والمعلومات عن ضمان الجودة فى أستراليا لهذا الكتاب، لم تحدد أسماء مؤسسات التعليم العالى التى ستتقدم لضمان الجودة خلال عام ٢٠٠١م.